فيزياء القوّة وتحدّيات الطرح النسويّ الفلسطينيّ بين الفكر والممارسة

نادرة شلهوب-كيفوركيان*

أن أولَدَ في بلدي في حيفا، في مكان قرّرت الدولة اليهوديّة أنْ لا مكان لي فيه... أن أنشأ في دولة بُنِيَتْ على إخراسي وإلغائي... أن أترعرع في مجتمع يضمّد جروحه وهو يعيش الشتات الفيزيقيّ والفكريّ والشعوريّ كلّ يوم، وكلّ لحظة، وأن أتحدّى عالمًا قرّر المساهَمة الفعليّة، مادّيًّا وقانونيًّا، في تهميش الغبن التاريخيّ الذي ألَـمَّ ببنات وأبناء شعبي- كلّ هذا يتطلّب أن أنظر إلى نفسي وممارساتي وتنظيري النسويّ من موقعي كامرأة فلسطينيّة أوّلاً، وكفرد في دولة ترفض وجودي "إلاّ إذا" صمتُّ، أو/وَ تلاشيتُ.

المرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة هي امرأة تواجه وتتحدّى الاضطهاد القوميّ الصهيونيّ من جهة، والاجتماعيّ- البطركيّ من جهة أخرى، وقد تعدّد هذا الاضطهاد الاجتماعيّ وتلوّن نتيجة تفاقم الخنق الاقتصاديّ، وضرب النسيج والتضامن الاجتماعيّ، وتزايُد الأيديولوجيات الذكوريّة التي تنامت وأعادت إنتاج وبناء نفسها- مع ومن خلال تعاظُم السياسات الصهيونيّة في الوطن-.

وباستعمالها سياسات العصا والجزرة، فقد توجّهت السلطات الصهيونيّة -على نحو ما قام به المستعمرون في مواقع أخرى في العالم- إلى بعض الفئات لتُناور وتُقْنع القوّةَ البطركيّة، التي ما زالت تلملم نفسها بعد نكبتها، بأنّها تودّ إرجاع الحرّيّة والاستقلاليّة التي فُقِدت، ولكن على حساب مستقبل

وحياة وجسد الفئات المستضعَفة (بمن فيها المرأة). فاستغلّت الصدمة القويّة التي ألمّت بالشعب، والخوفَ والبلبلة، واختارت بعضَ القوى البطركيّة والأفراد وَ "الوجهاء" لتعطيهم بعض القوّة، مثل إعطائهم لقب "مختار" أو "وجيه"، ولِتُوهِمهم بأنّهم أصحاب الكلمة والمسؤولون عن مجتمعهم. في الوقت نفسه، استمرّت الدولة في القتل، وارتكاب الجرائم، وسَنّ القوانين العنصريّة ومحاولة استعمار العقل وغيرها، مكوِّنةً سياقًا خانقًا يأخذ أوجُهًا جديدة كلّ يوم، ويَصْعب على الإنسان/ة مواكَبَتُهُ، بل إنّه يبلغ أحيانًا درجة تخدير عميق إلى حدّ عدم الإحساس به.

لقد كبرتُ كفلسطينيّة في حيفا، حيث غيّروا أسماء شوارعي إلى أسماء إسرائيليّة، وتعلّمتُ في مدرسة سيطرت الدولة اليهوديّة على منهاجها التعليميّ. وفي الثمانينيّات، التحقت بجامعات إسرائيليّة تطلّبت منّي إتقان لغة المستعمِر والمحتلّ (العبريّة) في سبيل ضمان "التقدّم والنجاح"، وعملتْ جاهدةً على إلغاء هُويّتي الوطنيّة في كلّ مساقاتها وتوجّهها "العلميّ"، محاولةً تحويلي إلى ما أسموه "عرب إسرائيل"، وإلى "مواطِنة إسرائيليّة" ولكن بلا مواطَنة. لقد كبرتُ في دولة فُرض فيها عليَّ حمْلُ جواز السفر، رغم اعتباري "تهديدًا أمنيًّا" كلّما استخدمت مطارها وجواز سفرها. ثمّ تزوّجت من شريك حياة وُلد في الوطن نفسه الذي وُلدتُ فيه، لكنّه لا يُعتبر مواطِنًا، ولا مواطِنًا بلا مواطَنة، لأنّه يسكن في القدس ويعيش الاحتلالَ الثاني للأرض الفلسطينيّة عام 1967. ثمّ أصبحتُ أمًّا، وأنجبتُ بناتي الثلاث في سياق دولة رأت المرأةَ الفلسطينيّة، من حيث قدرتها على الولادة والتكاثر الطبيعيّ، تهديدًا للهُويّة اليهوديّة للدولة. حتّى شوارعي التي أمشي فيها للوصول إلى بيتي في البلدة القديمة في القدس جُعِلتْ مراكز عسكريّة تسيطر عليها شرطة المحتلّ التي تهدّد أمْنَ بناتي وعائلتي اليوميَّ، وتَحُدّ من منالِيّتي للوصول إلى بيتي في كثير من الأحيان، وتمنعني من إيقاف سيّارتي في الموقف

الواقع أمام عمارتي (التي كانت قائمة قبل احتلالهم للأرض عام 1967) لتحمي المستعمِر من وجودي المخيف.

لفهم الصورة المعقَّدة المطروحة في وصفي الوارد في ما سلف، وتوطين المعرفة المنتجة من خلال مَوْقَعَتي كنسويّة في الدولة الصهيونيّة، ولطرح وجهة نظر نسويّة للتعمّق في ماهيّة النسويّة للمرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة، تعالج هذه الورقةُ الطرحَ عبر ثلاثة تساؤلات رئيسيّة:

ا. كيف ينعكس السياق المطروح أعلاه على حياة ووضعيّة المرأة الفلسطينيّة؟

تتأثّر مكانة المرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة بالسياق الاستعماريّ الإسرائيليّ وبالأيديولوجيا الصهيونيّة، فعنف الاستعمار الاستيطانيّ المميّز للدولة اليهوديّة (بما يتضمّنه من سياسات التشتيت، والتهجير، والمجازر، والغبن التاريخيّ المتواصل) أدّى إلى تهميش الإنسانة والإنسان الفلسطينيَّيْن في أرض فلسطين التاريخيّة وحصرهما في بانتوستانات تحدّ من مسار حياتهم/نّ وتحدّده. ترجمت الدولة اليهوديّة سياساتها الاستعماريّة لتقلع وتقسم الحيّز الجغرافيّ الفلسطينيّ إلى مناطق جغرافيّة محدِّدة للحركة، ترزح تحت نظام وحكم عسكريَّيْن حتّى عام 1966. إنّ السيطرة على الفرد (من خلال فرض الحكم العسكريّ في البداية، ومن ثَمّ منظومات السيطرة المختلفة المعتمِدة على الأيديولوجيا الصهيونيّة الجيو-سياسيّة والبيو-سياسيّة) حصرت الفلسطينيّ/ة في أماكن جغرافيّة مضبوطة بأجهزة ومعايير "الأمن" الإسرائيليّة في الشمال (الجليل)، وفي الوسط (منطقة المثلّث)، وفي الجنوب (النقب). عمل الفصل الجغرافيّ السياسيّ من خلال آليّات تخطيط وهندسة لضبط الحيّز

ومراقبته الدائمة، وأدّى إلى السيطرة على حركة الفلسطينيّ/ة وتهويد المكان. جرى هذا التضييق على الحيّز من خلال إجراءات قانونيّة وثقافويّة وسياسيّة.

لقد أثّرت هذه السياسات وسياسات التهجير والتشتيت والعنف على المرأة الفلسطينيّة على مستويين اثنين؛ فقد جعلت المجتمعَ في خوف وبلبلة بالغَيْن، وهذا ما زاد من محاولاته في حماية الذات، بما في ذلك حماية الأسرة من التهجير، والفقر، والمعاناة وتدخّل الدولة اليهوديّة في حياتها وخصوصيّاتها. إنّ العنف الممنهَج، وهو الذي انعكس في المعاناة الخاصّة للمرأة عند فقدانها لبيتها وأمنها وخصوصيّتها وإمكانيّة وصولها إلى مؤسّساتها التعليميّة وغيرها، أعاق بعنفٍ حادٍّ مسيرةَ المرأةِ الحياتيّة. وإنّ تعرُّض المرأة الفلسطينيّة إلى الأذيّة عند فقدانها للدعم الاجتماعيّ من أهلها بسبب التهجير والشتات، وفقدانها لأمنها النفسيّ والجسديّ والجنسيّ بسبب غياب أجهزة ضبط اجتماعيّ أصلانيّة، وعدم ثقتها بأجهزة الدولة الجنائيّة حين تعرُّضها إلى عنف، إضافةً إلى تقاعس المؤسّسات الرسميّة في مساندتها وتخاذلها في تجريم العنف ضدّها، كلّ هذا أثّر على قدراتها وقراراتها ومسار حياتها. لقد غيّر هذا العنف النسيج الاجتماعيّ الفلسطينيّ، وعلاقات القوّة داخل المجتمع، بما في ذلك علاقات النوع الاجتماعيّ (الجندر). كذلك حَدَّ عنف الدولة اليهوديّة وسياساتها من حركة المرأة الفلسطينيّة، وأفقدها في كثير من الأحيان ملكيّتها لأرضها، وقدرتها على بناء بيتها، وأبعدها جغرافيًّا عن منالِيّتها في مجال تلقّي الخدمات، وعمل جاهدًا على أسْرَلة مدنها ومساراتها (الاجتماعيّة والتعليميّة الاقتصاديّة والسياسيّة) ليحدّ من تقدُّمها ويعيق نموّها. إنّ قولبة النظام السياسيّ والاجتماعيّ بنظم يهوديّة الدولة فرضت إستراتيجيّات وقوانين مُؤَسْرلة، مثل فقدان القدرة على الحصول على عمل في مكاتب حكوميّة ووزارات معيّنة، أو التعلُّم في مؤسّسات أو جامعات إذا لم

تتقن العبريّة، أو تلقّي خدمات صحّيّة أو اجتماعيّة مثل مكتب العمل أو ضريبة الدخل دون استعمال نماذج عبريّة وغيره -كلّ هذا أدّى دورًا كبيرًا في إعاقة وتحديد حياة الفلسطينيّ بعامّة، والمرأة على وجه الخصوص، وذلك لاختلاطها المحدود مع الإسرائيليّ اليهوديّ ومؤسّساته، وعملها داخل حدود مجتمعها العربيّ. إنّ محاولات الأسرلة، التي رمت إلى إلغاء الهُويّة الفلسطينيّة وخصوصيّتها وإلى خلق سياق جديد عبريّ مؤسرل، عملت على محو وتحييد الصدمة التي ألمّت بالمجتمع نتيجة نكبته، الأمر الذي أخاف المجتمع المنكوب مؤدّيًا إلى تمسّك أقوى بالعائلة وبالنظم الاجتماعيّة الداخليّة، بما في ذلك مكانة المرأة التقليديّة، وهو ما حَدَّ من تحرُّر المرأة من مظاهر الضبط الاقتصاديّ والاجتماعيّ الذكوريّ. فمحاولة المرأة الدخولَ إلى سوق العمل وَضعَها تحت سيطرة المشغِّل اليهوديّ، والحاجة إلى التأقلم مع السياق الإسرائيليّ، والتعامل مع الضبط الأبويّ الفلسطينيّ، ممّا قلّصَ الخَيارات التي بحوزة الكثير من النساء، وخاصّة أولئك ذوات المعيقات الخاصّة -كالفقيرات، وكاللواتي يسكنّ المناطق الجغرافيّة النائية، وغيرهنّ.

هذا السياق المؤسرل انعكس كذلك في سياسات الحيّز التي فصلت الفلسطينيّ عن اليهوديّ، وسنّت قوانين خاصّة بالأراضي وملكيّتها (أو فقدانها) زادت من خوف المجتمع، وأثقلت كاهل المرأة التي عملت على الحفاظ على البيت الفلسطينيّ، بدفئه ودعمه ومساندته، وعلى ما تبقّى من حيّز ضيّق، في ظلّ الهجوم على حيّز الفلسطينيّ العامّ. إنّ استمرارَ سياسات الفصل الجغرافيّ الإسرائيليّ الذي حشر الفلسطينيّ/ة في أماكن سكن محدّدة، والتحويلَ العنيف للمكان، من مكان عربيّ إلى مكان آخر يتحدّث بلغة وسياسات وقوانين تخدم الأيديولوجيا الصهيونيّة ويلغي الفلسطينيّ والعربيّ، خَلَقَا سياقًا جندريًّا من نوع جديد. إنّ هذا التغيير العنيف، الذي ينعكس في السيطرة على الموارد الطبيعيّة، ومصادرة

الأراضي والتهجير، وصهينة السياسات (بسَنّ القوانين لتسهيل حياة اليهوديّ/ة وخنق الفلسطينيّ)، ومظاهر تقسيم الميزانيّات، والسيطرة على كلّ مناحي الحياة من تحديد مسار الطرق، والمواصلات، وتهويد الأرض والمكان، ومنع إعطاء رخص لبناء البيوت للفلسطينيّ/ة في أرضه/ها، وفرض إطار قانونيّ مدعَّم من الأيديولوجيا الصهيونيّة وطبيعة الدولة اليهوديّة، وتحديد النظام والمنهج التعليميّ وفرْض محتوياته، هذه كلّها زادت ضبط وتهميش المرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة. بل لقد استخدموا سياسات "فرِّق تَسُدْ"، كما في قضايا العنف ضدّ المرأة؛ إذ استخدموا تحليلات استشراقيّة ثقافويّة للتهرّب من علاج القضيّة، أو عند فتح أماكن عمل جديدة تُوظّف نساء في الخياطة، ممّا أدّى إلى جعل النساء الفلسطينيّات أيديًا عاملة رخيصة لا تتلقّى أيّة حماية من الدولة ومؤسّساتها. كلّ هذا وأكثر زاد -في بعض الأحيان- من دافعيّة المرأة الفلسطينيّة لمقاومة الاضطهاد المُمَأْسَس، وعزّز تصميمها لحماية حقوقها وحقوق أهلها وشعبها، كما زاد من استقلاليّتها الاقتصاديّة، ولكنّه في أحيان أخرى ساهم في إعادة إنتاج وبناء قوّة أبويّة وبطركيّة اضطهدتها واستعملت العنف ضدّها، وأعاقت نموّها وتنميتها الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة؛ فلو نظرنا -على سبيل المثال لا الحصر- إلى وضع المرأة الفلسطينيّة في الاقتصاد الإسرائيليّ، لتبيَّنَ أنّ أعلى نسبة للنساء اللاتي يعانين من الفقر المدقع هنّ النساء الفلسطينيّات. وعند النظر إلى الإحصائيّات الإسرائيليّة، يتبيّن أنّ استثمار الدولة في تعليم الطفل/ة اليهوديّ/ة هو أضعاف مساهمتها في تعليم الطفل الفلسطينيّ، وأنّ هناك فجوة ما يقرب من الـ 20 عامًا بين تعليم الفلسطينيّ وتعليم اليهوديّ في إسرائيل (من حيث الميزانيّات، وتوفير صفوف للدراسة، ومحدوديّة المعدّات، وغيرها)، إذ كانت أكثر المتأثّرات والمتأذّيات منها هنّ الفتيات الفلسطينيّات. إضافة إلى ذلك، يشير التقرير الأخير لأطبّاء من أجل حقوق الانسان (نيسان،

2009) إلى أنّ نسبة وفاة الأطفال والأمّهات عند الولادة في المجتمع الفلسطينيّ في النقب هي الأعلى في البلاد، كما أنّ نسبة المرض عند النساء الفلسطينيّات، ومستوى حصولهنّ على الخدمات الصحّيّة، هما الأدنى في الدولة. وفي دراسة لي عن تعامل الشرطة الإسرائيليّة مع قضايا العنف ضدّ المرأة، تبيّن أنّ الشرطة والجهاز القضائيّ الإسرائيليّ لا يتعاملان مع المرأة المعنَّفة بأسلوب استشراقيّ فحسب، بل يتلاعبان بآلام النساء المعنَّفات، ويتوانيان عن دعمهنّ ومساندتهنّ، معزِّزين بذلك العنفَ ضدّهنّ.

وحتّى في داخل السياق الفلسطينيّ للمرأة العربيّة في الدولة اليهوديّة، هناك تفاوت في أسلوب القمع وتأثيره على النساء من فئات مختلفة. فمعاناة النساء الفلسطينيّات القاطنات في ما يسمَّى بِـ "المدن المختلطة" (وهي المدن التي تعمل الدولة اليهوديّة جاهدة على محو عروبتها وفلسطينيّتها -كحيفا وعكّا والرملة ويافا) تختلف عن معاناة النساء القاطنات في الجنوب (النقب). وفي الجنوب، تختلف معاناة المرأة في القرى غير المعترف عمّا في المناطق الأخرى. فحين نأخذ -على سبيل المثال لا الحصر- المرأةَ العربيّة في الجنوب (حيث ما يربو على 65% منهنّ هنّ من فئات عمْريّة تتراوح بين 0-19 سنة، أي إنّ أغلبهنّ نساء صغيرات السنّ)، يتبيّن أنّ متوسّط سنوات دراستهنّ هو 7، مقارنة بالمعدَّل العامّ في إسرائيل (البالغ 12.5 سنة)، ونسبة مشاركتهنّ في سوق العمل 10% فقط، بينما نسبة المشاركة في سوق العمل عامّة هي 56.3%. كذلك يتبيّن أنّ نسبة الفقر العامّ لدى الأُسَر العربيّة في الجنوب هي 75% (تقرير الفقر الصادر عن التأمين الوطنيّ، 2007) مقارنة بالمعدّل العامّ للفقر في إسرائيل. وفي حين كان للمرأة الفلسطينيّة -لا سيّما في الجنوب- دَوْر مهمّ في الفلاحة والزراعة وفي عمليّات الإنتاج المختلفة، فإنّ دخول الاستعمار البريطانيّ، ومن ثَمّ دخول الاقتصاد

الإسرائيليّ، قد قَلَبَا الموازين؛ فمصادرةُ الأرض، وجعْلُ مناطق كاملة في الجنوب قرى غير معترف بها، مَسَّا بعمل المرأة وامتلاكها لأرضها بصورة عامّة، كما حدّ من حرّيّة وإمكانيّة تنقُّلها.

ب. ما نوع التنظير النسويّ النقديّ المطلوب في حالة النسويّات الفلسطينيّات في إسرائيل؟:

عند النظر إلى وضعيّة المرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة، يحتّم الأمرُ علينا -كنسويّات فلسطينيّات- رؤية النكبة كحدث مركزيّ ونقطة انطلاق إبستمولوجيّة. ولبلورة تحليل نقديّ يأخذ بعين الاعتبار معاناةَ الإنسان الفلسطينيّ، أرى أنّ علينا التمحيص في ماهيّة وأثر النكبة والعنف المواكِب لها، والذي استخدمته إسرائيل في بداية طريقها، وواصلت استخدامه كما ظهر في الحرب على غزّة عام 2009. كذلك يَفرض التحليل النسويّ المقترَحُ مراجعة تأثير ودور الدعم الأوروبيّ الأمريكيّ العالميّ للكيان الصهيونيّ في مراحله المختلفة، ليس فقط من حيث تعزيزه وتقبُّله لعدم إنسانيّة الخطاب الصهيونيّ عند التعامل مع معاناة الفرد الفلسطينيّ، بل كذلك في خلق إحباط وصدمة متكرّرة نتيجة إنكار المجتمع الدوليّ المتواصل لعدالة الطرح الفلسطينيّ. كما يوجِب التنظير المقترَحُ كشف إستراتيجيّات وتكتيكات الإخراس والإلغاء للفلسطينيّ/ة في الدولة اليهوديّة، والتي عملت -وما زالت- من خلال تطوير سياسات مرئيّة وغير مرئيّة ومهارات سيطرة مثل ضبط مكان سكنه/ا، وميزانيّاته/ا، ومجالات دراسته/ا، وزواجه/ا، وانتهاءً بالنظر إلى اقتراحات القوانين العنصريّة الجديدة (2009) التي تطلب إلى الفلسطينيّين في إسرائيل الامتناع عن التعبير عن مشاعرهم لفقدانهم/نّ لأهلهم ووطنهم/نّ، مقترحة تجريم مَن يستذكر النكبة.

إنّ قيام الدولة اليهوديّة على أنقاض الوطن الفلسطينيّ المشرَّد، بأعمال التطهير العرقيّ، وإستراتيجيّات القمع (مثل الحكم العسكريّ، والقوانين التمييزيّة لضمان بقاء طبيعة الدولة كدولة يهوديّة)، وأيديولوجيّتها المُلغِية للكيان الفلسطينيّ، وانعكاسهما على إعادة إنتاج وبناء الفكر والممارسة البطركيَّيْن الفلسطينيَّيْن، كلّ هذا أثر على ماهيّة التحدّيات الماثلة أمام المرأة الفلسطينيّة. ما المقصود برؤية النكبة كحدث مسيّر ونقطة انطلاق تحليليّة؟ ولِمَ استخدام مفهوم "فيزياء القوّة" لتحليل الفكر والممارسة النسويّة؟

عند تفكيك انعكاسات النكبة خلال الستّين سنة الماضية، من حيث إخراس الأصوات المطالِبة بحقّ العودة، ومنع الشتات من العودة، ومهارات إخراس السكّان الأصليّين، واحتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والعنف غير المتوقّف وغير ذلك، يتحتّم علينا فهم تأثير الصدمات المتكرّرة على الرؤية الذاتيّة الجماعيّة، وأدوار النوع الاجتماعيّ وسياسات الجندر. إنّ النظر إلى الفرد الفلسطينيّ/ة من حيث اعتباره/ا دومًا مصدر خطر أمنيّ على إسرائيل، ممّا يستوجب السيطرة عليه/ا وَ "وضعه/ا في قفص" (كما في حصر الفلسطينيّين في مناطق محدّدة في الجليل والمثلث والنقب) زاد من حاجته/ا إلى إيجاد مَنْفذ للتنفّس وتمكين الذات والجماعة. إلاّ أنّ الأيديولوجيا الاستعماريّة الاستيطانيّة وتقاعُس المجتمع الدوليّ في مدّ يد العون للشتات الفلسطينيّ في أرض فلسطين وداخلها زادا من تقوية القوّة المستعمِرة، وساهمتا في بناء الدولة اليهوديّة، ولكنّهما أثقلتا على الكاهل الفلسطينيّ/ة. فالتصريح العالميّ بديمقراطيّة الدولة، وتصوير المرأة اليهوديّة الإسرائيليّة كامرأة تتمتّع بالمساواة المطلقة مع الرجل، بينما تُقمع المرأة الفلسطينيّة من قبل النظام الفلسطينيّ الذكوريّ، هذا التصريح حذا حذوَ الأنظمة الاستعماريّة المختلفة التي بَنَتْ مخطّطاتٍ واضحةً لضرب وحدة وتضامن المجتمع، وذلك

من خلال استخدام تفسيرات ثقافويّة لتحويل النظر عن الغبن السياسيّ الإسرائيليّ، داعيةً إلى "إنقاذ المرأة الفلسطينيّة من قمع الرجل الفلسطينيّ". إنّ هذا التلاعب بمكانة المرأة، من حيث رؤيتها كانعكاس لِـ "تخلُّف" المجتمع، وَ "استعدادها" لتقديم خدمات تعتمد على "ديمقراطيّة" الدولة لِـ "تحرّر" المرأة الفلسطينيّة من قمع الرجل والأبويّة الفلسطينيّة، وفي الآن ذاته الاستمرار المؤلم في مصادرة الأراضي الفلسطينيّة، وسياسات هدم البيوت إن تحدّت مخطّطاتِ الدولة لتهويد الحيّز، وإعاقة الاقتصاد الفلسطينيّ الداخليّ، وعدم إعطاء رخص عمل أو بناء أو مواصلات للفلسطينيّ، والواقع القانونيّ المميِّز، كلّ هذا شوّش القدرة على التخطيط للمستقبل، وبخاصّة في ظلّ تَناسي المجتمع الدوليّ لمعاناة الفلسطينيّ في وطنه، إلاّ إذا كانت المعاناة نابعة من داخل المجتمع، بما في ذلك العنف الذكوريّ ضدّ المرأة. وفي كلّ مرّة أو خطوة حاول الفرد الفلسطينيّ المقاومة (كما حدث في يوم الأرض؛ أو في مقاومة عنف الدولة في تشرين الأوّل عام 2000، حيث قتلت الشرطة الإسرائيليّة 13 من الفلسطينيّين "مواطني الدولة")، عمل المؤثّرون على فيزياء القوّة المحلّيّة والعالميّة على إقصاء هذا الفرد الفلسطينيّ من حيث اعتباره/ا دائمًا وأبدًا "مصدر خطر أمنيّ على"الدولة ‘‘الديمقراطيّة’’ الساعية إلى ‘‘السلام’’". إنّ الانطلاق من وجهة نظر تَعتبر الفلسطينيّ/ة "خطرًا أمنيًّا"هي الكذبة العنصريّة التي استخدمتها الأيديولوجيا الاستعماريّة ومؤازروها، وهي التي دعمت سلب الأراضي الفلسطينيّة، وأعاقت اقتصادها، ودأبت على تهويد الجليل والنقب، وقلّصت وخطّطت الحيّز المكانيّ للفلسطينيّ لتسجنه في أقفاص جغرافيّة تسيطر عليها الدولة اليهوديّة، ووصلت إلى وضعيّة من السيطرة على فيزياء وحركة القوّة، مؤثّرة على حياة الإنسان/ة الفلسطينيّ/ة وحركته ومساره.

فكلمة "الفيزياء" (وهي من الكلمة الإغريقيّة "فيزيك") تعني معرفة أو علم المادّة وحركتها في الفضاء والزمان. وفيزياء القوّة -كما أطرحها في هذا السياق- تعني دراسة وتحليل الخصائص (تحليلاً للتاريخ والحاضر) المحسوسة لمصادر الحركة والتأثير والطاقة، وتواكبها المستجدّ والمتغيّر الذي يؤثّر على الواقع الفلسطينيّ وبضمنه نساءه من حيث الفكر والممارسة. لذا فاقتراحي استخدام مصطلح "فيزياء القوّة" في التحليل النسويّ الفلسطينيّ المطروح في هذه الورقة يتطلّب استخدام المنهج المعرفيّ التحليليّ والتجريبيّ (في التاريخ والاقتصاد والجغرافيا السياسيّة والجنوسة)، للمرأة والرجل في المجتمع الفلسطينيّ لمحاولة فهم وتفسير مَوْقَعة الفلسطينيّ/ة من حيث التحدّيات والمعيقات والمعضلات والقوانين التي تحكم أو/وَ تؤثّر على الفكر والعمل النسويّين في الدولة الصهيونيّة، معتمدين على ما يحدث للمرأة في الحياة اليوميّة. وهي كذلك تعني فهم الوقائع التاريخيّة التي سبّبتها موجات متعاقبة ومتفاوتة من القمع وتبعاتها على النساء، وذلك بإضعاف وَ/أو تمكين أو تقوية مواقع النساء والنسويّات على الصعيد المحلّـيّ.

استخدام فيزياء القوّة -كما أطرحه هنا- يرمي إلى مساعدة النسويّات الفلسطينيّات على إجادة فهم القوانين والقوّة المحرِّكة للعمل النسويّ الفلسطينيّ على مستوى حياتنا اليوميّة؛ أيْ تفسير ما يحدث في الحياة اليوميّة في البيت والعائلة، والمؤسّسة التعليميّة ومكان العمل والحيّز السياسيّ، وربطه بالسياق العامّ، وذلك عَبْرَ تفكيك وفهم التحالفات المبنيّة على هُويّات ومصالح مشتركة، لرصد التركيز أو التشتّت في أشكال المقاومة النسويّة الفلسطينيّة. ففي سبيل فهم تدنّي نسبة مشارَكة النساء الفلسطينيّات في سوق العمل الإسرائيليّ، علينا تفكيك العوامل البنيويّة التي تصدّ وتحدّ من توظيفهنّ أو من فرصهنّ في تطوير منتجات خاصّة أو فتح شركة أو مكان عمل ما. ولفهم نسبة التحاق المرأة

بالدراسة، علينا التمحيص في مسهّلات ومحفّزات التعليم من حيث رصد الميزانيّات، أو تطوير فروع علميّة تسهّل عمليّة التحاق المرأة بسوق العمل وغيره. وإذا أردنا تحليل نسبة تزويج الطفلات، لا يمكننا فقط النظر إلى معيقات المجتمع الذكوريّ، بل علينا كذلك التمعّن في الظروف المحيطة بالمجتمع من حيث الشعور بالأمان الجسديّ عند تنقّل الفتيات، ومن حيث توافر الأمان الاقتصاديّ لإلحاق الفتيات في المؤسّسات التعليميّة بدل النظر إليهنّ على أنّهنّ عبء اقتصاديّ على كاهل الأسرة الفقيرة. إنّ القدرة على حماية الذات حين وجود تهديد، والقدرة على تأمين لقمة العيش لبنات وأبناء العائلة الواحدة، والقدرة على دفع قسط دراستهم/نّ، تساهم جميعها في تعزيز طاقات الصمود والتطوّر أمام إستراتيجيّات الإعاقة التي تمارسها القوّة المستعمِرة كلّ يوم (مثل استخدامها لتسميات وخطاب ثقافويّ، أو سياسات اقتصاديّة وقانونيّة تحدّ من إمكانيّة تطوّر الفلسطينيّ. فتسمية النسبة الضئيلة لالتحاق الفتيات بالدراسة، في القرى غير المعترف بها، بـِ "التسرّب من المدارس" هي تسميةٌ غيرُ نسويّة ولا نقديّة، فاقدةٌ لفهم فيزياء القوّة المؤثّرة على حرمان الفتيات من تلقّي الدراسة. فالطرح النسويّ المقترَح يرى أنّ قضيّة الأرض وعسكرة المكان والزمان الفلسطينيَّيْن وجغرافيّة القمع الإسرائيليّ، يراها قضايا نسويّةٌ من الدرجة الأولى، ولذا فالطرح النقديّ للنسويّة الفلسطينيّة المنطلِق من تلك الفيزياء يحتّم استخدام أسلوب تفكيكيّ تحليليّ لهيكليّات القمع وسبل عملها، ويفرض تطوير تنظير نقديّ لفيزياء القوّة العاملة على اختلاف مستوياتها. إنّ قراءة خارطة عمل هذه الفيزياء وإستراتيجيّاته وتقنيّاته تتطلّب كذلك النظرَ الأعمق لفهم أوسع لحركة القوّة العالميّة، والطاقات الكامنة/المؤثّرة في أمور على غرار احتلال الأرض، وامتلاك رأس المال، والمصالح (كالمصالح الكولونياليّة)، وعلاقات القوّة وتحالفاتها العالميّة وتأثيرها على الرجل والمرأة الفلسطينيَّيْن، بما في

ذلك إدراك المرحلة التي يصل فيها المجتمع وأفراده إلى تذويت القهر، أو حتّى قبوله أو/وَ نكران وجوده.

ج. كيف يمكن تحليل ومواجهة عنصريّة الصمت التاريخيّ لغالبية النسويّات الإسرائيليّات للغبن التاريخيّ وعنف الحاضر الذي تواجهه النسويّات الفلسطينيّات؟

فهْم فيزياء القوّة يعني فهم مناورات القوّة وأصحابها للتأكيد على حماية نفوذ أيديولوجيات وإستراتيجيّات السيطرة والضبط التي بحوزة أصحاب القوّة. ففهم هذه الفيزياء، يحتاج إلى فهم أساليب عملها، وإستراتيجيّات حمايتها وحماية بقاء فيزياء قوّة معيّنة. إنّ فهم هذه الفيزياء يعني كذلك الفهمَ المعمّقَ غير المحصور في فهم الموقف اللا أخلاقيّ المتمثّل في عدم تطرُّق أغلب تحليل النسويّات الإسرائيليّات إلى الاستعمار الصهيونيّ ما قبل النكبة الذي خرق حقوق المرأة الفلسطينيّة في الدولة اليهوديّة وشتّت شعبها، بل تعدّاه في كثير من الأحيان إلى مساندته والسكوت عنه من خلال إنتاج معرفة نسويّة وعمل نسويّ يبدأ النظر إلى المعاناة الفلسطينيّة (هذا -إن تطرّقَ إلى الموضوع!) منذ الاحتلال الثاني عام 1967، أي احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وكأنّ النكبة والتهجير والشتات وجرائم الدولة لا وجود لها. كما أنّ فيزياء القوّة تحتّم النظر إلى السياسات الكونيّة والكولونياليّة والعولمة، والحرب على الإرهاب، وعودة الاستعمار الأمريكيّ والغربيّ بلباس "حقوق الإنسان والمساواة" منكرين لقضيّة جوهريّة يفرضها التحليل النسويّ الفلسطينيّ المطروح في هذه الورقة، ألا وهو قضيّة الغبن واللا عدل التاريخيّ الذي خرق حقوق الإنسان الفلسطينيّ بدعم العالم "المتنوّر" وَ "الديمقراطيّ" وَ "النسويّ"، وعلى مَرأى ومَسمع منه.

فيزياء القوّة في الفكر النسويّ الفلسطينيّ التي أطرحها تعني كذلك فهم ماهيّة وأهمّيّة التضامن مع من لا يملكون القوّة- حيث فشلت النسويّة العالميّة والقوانين الدوليّة والنسويّة الإسرائيليّة في ذلك. إنّ التحليل المعمَّق لثمن العيش اليوميّ الذي يدفعه الفلسطينيّ/ة، وتفكيك مفهوم العدالة أو انعدامها، وسياسات القوّة، ودَوْر الحروب وَ/أو التغاضي عن جرائمها (تلك التي بدأت بالمجازر في دير ياسين وكفر قاسم والطنطورة وغيرها، وانتهت -إن جاز افتراض ذلك- في غزّة عام 2009)، يساهمان في زعزعة فيزياء القوّة العالميّة والمحلّيّة، وتأثيرها على البنى الاجتماعيّة، والقوّة البطركيّة، ويشكّلان مركز تعمّقنا النقديّ. فبدون فهم الإمبراطوريّة المهيمنة العالميّة والقضايا العلميّة، من حيث العولمة والرأسماليّة والإمبرياليّة الجديدة، وبدون التمحيص في انعكاساتها على البنية الاجتماعيّة والسياسيّة الفلسطينيّة والعربيّة المعقّدة، لا يمكن بناء فكر وعمل نسويّ نقديّ.

فهْم اللحظة الراهنة، من حيث عدل القضيّة الفلسطينيّة وواجب وحقّ المقاومة، يتطلّب التمحيص في الحياة اليوميّة للعيش بأمان دون فقدان الأحبّاء والوطن والأرض والهُويّة، ولتحصيل لقمة العيش بكرامة، كما يتطلّب تفكيكَ الأيديولوجيات "القشريّة" الثقافويّة المسوَّقة عالميًّا والمَبيعة بأثمان باهظة على حساب الفلسطينيّ/ة. إنّ تغاضي النسويّات الإسرائيليّات، اللواتي يعشن بتنعّم على حساب المعاناة الفلسطينيّة، وينظّرْن من خلالها دون اتّخاذ الخطوات الفعليّة للحِراك السياسيّ وعدم النظر (أو ربّما التغاضي) إلى انعكاسات أحداث النكبة كأمر مركزيّ للفعل والتنظير النسويّ، ورفض الاعتراف بممارسات المقاومة اليوميّة للمرأة الفلسطينيّة والتي فرضت فيزياء القوّة العالميّة موتها في حياتها ومماتها، هذا كلّه هو أمر **لا أخلاقيّ وغير نسويّ**.

وفي خضمّ هذا التمييز العنصريّ، وتلك الدوافع والأفكار والممارسات المرتبطة باقتصاديّات الحياة والموت -"النيكرو بوليتيك" الذي يعمل، في ما يعمل، من خلال اقتصاديّات صهيونيّة تسيطر على معادلات الموت والحياة-، يتحتّم على "النسويّة" الإسرائيليّة -على اختلاف فئاتها (إن اختلفت)- الاعتراف بكون المرأة والرجل الفلسطينيّ ضحيّة لهذا النيكرو بوليتيك، رغم صمودهما حِياله. في خضمّ هذا النيكرو بوليتيك، تقف المرأة الفلسطينيّة -في فكرها وجسدها وجنسيّتها وجنوستها- على الحاجز وفي نقطة الحدود المانعة، ولكنّها كذلك تعاني الموت والفقدان، كواهبة للحياة، وكحاضنة للدافعيّة للمقاومة والصمود. تَمَوْقُع النسويّة الفلسطينيّة المطروحة في نقطة حدود صعبة أمام هذه الفيزياء لا يبدأ فقط برفض الاستعمار الذي تبنّى الحركة الصهيونيّة، ولا برفض بعض المواقف العربيّة المتخاذلة التي قبلت بإستراتيجيّة استعمار جديدة (كالقبول بمبدأ "الأرض مقابل السلام")، ولا يقف عند الصناعات الأكاديميّة الانفراديّة التحليل والتي تحلّل العنف ضدّ المرأة بدون سياقِهِ، وتعمل على تشويه وتزوير التاريخ. إنّ عمليّات التزوير هذه تؤدّي -في ما تؤدّي- إلى إعاقة الفكر والممارسة النسويّة، وتشويه النفوس، وتهميش قضيّة اللاجئين، بما في ذلك حقّ العودة وغيره من إستراتيجيّات الإخراس في ضبط اقتصاديّات الحياة والموت (النيكرو بوليتيك). فقضيّة فلسطين والنسويّة الفلسطينيّة هي في جوهر الركائز الأساسيّة للفكر النسويّ أيًّا كانت. وفهم فيزياء القوّة المطروحة يفرض تطوير العمل بحيث يلائم الفكرَ والمبادئَ النسويّة، وينتج معرفة مقاومة ومدعِّمة للنضال الفلسطينيّ العادل.

الخلاصة:

النسويّة الفلسطينيّة المطروحة هنا تؤكّد أهمّيّة توسيع العدسة التحليليّة النسويّة النقديّة للنظر إلى فيزياء القوّة من حيث فهم السياق السياسيّ الجغرافيّ الاقتصاديّ، الذي جعل الإنسان/ة سلعة في يد القوّة المهيمنة، وحوّل المبادئ "الديمقراطيّة الغربيّة والإسرائيليّة" إلى سلعة تسوَّق لأغراض الغزو والتطهير العرقيّ والسيطرة وتشتيت العائلات، وضرب النسيج الاحتماعيّ والنفسيّ الفلسطينيّ، ومن ثَمّ افتتاح أسواق جديدة لجمعيّات جديدة لتروي للمرأة الفلسطينيّة قصّة الحرّيّة والمساواة ورفض العنف، سارقةً بذلك آلامَ الفرد الفلسطينيّ، ومسلّعةً جسدَه/ا الحيَّ والميّتَ لخدمة مصالح القوّة المهيمنة.

يتطلّب فهْمُ فيزياء القوّة النسويّة تفكيكَ مَأسَسة الهزيمة النسويّة العالميّة الأخلاقيّة أوّلاً، وتَحدِّيَ الأمنيسا العالميّة والإقليميّة والمحلّيّة لحقّ الحياة للفلسطينيّ/ة، وتَحدِّيَ أكثر طرف جدليّ ساهم في مَأسَسة اللا أخلاقيّة واللا عدل: تحدّي الأيديولوجيا الصهيونيّة.

وظيفة النسويّة التاريخيّة هي مقاومة القمع والعنف، ومن هنا أهمّيّة حقّ النسويّة الفلسطينيّة في المقاومة، وهذا ليس بحقّ تفاوضيّ. فتجويع المعدة وتجويع الفكر يوجب قراءةَ ومواجهة الغبن والإجرام من خلال توطين المعرفة النسويّة وتفكيك اقتصاديّات لغة وخطابات ومسارات القوّة المهيمنة، وإنتاجَ معرفة وفعل مضادّ في واقع عالميّ ومحلّيّ يعمل من خلال مَأسَسة الأمنيسيا المبنيّة من فيزياء القوّة، وبناءَ إستراتيجيّات نسويّة للمقاومة.

يتطلّب فهْمُ فيزياء القوّة في الطرح النسويّ الفلسطينيّ الاعترافَ بأنّ الدولة اليهوديّة ما كان لها أن تقوم إلاّ عن طريق القوّة والقسر والتطهير العرقيّ المبنيّ من اقتصاديّات تُقرّر مَن مِن حقّه أن

يحيا وكيف، ومن ينبغي أن يموت. والدولة اليهوديّة لم تكتفِ بعد بما فعلته، ولم تكمل مشروعها الاستعماريّ المعسكر، كما أنّ بقاءها يستند إلى القدرة على سحق كلّ المعارضين. والشعب الفلسطينيّ، كأيّ مجموعة في التاريخ، يطمح ويحلم ويعمل لأجل حقّ العودة إلى الوطن وانه لا يمكن دفع التنظير النسويّ الفلسطينيّ والممارسة في الحقل دون الاعتراف أوّلاً بأنّ ثمّة جريمة قد ارتُكِبت تجاه تلك المرأة، وغيّرت من قُرَصها في الحياة ومن مجرى حياتها ومماتها، وأنّ التغاضي عن الجريمة يفسح المجال لحدوث جرائم أخرى، ويشجّع الإجرامَ من داخل المجتمع وخارجه.

استخدام فيزياء القوّة في طرحي النسويّ يقول بوضوح إنّ هناك حاجة ماسّة إلى تفكيك عنصريّة المهيمِن واقتصاديّات الموت والحياة التي يمارسها. والسؤال هو: كيف سيؤثّر وضع العنصريّة الصهيونيّة المرتبطة باقتصاديّات الموت والحياة للفلسطينيّ كغربال للمعرفة وكمصدر إنتاج للمعرفة المحلّيّة والعالميّة؟ وكيف يمكننا بلورة فكر نسويّ فلسطينيّ مقاوِم لسيطرة أصحاب القوّة على الإنتاج المعرفيّ والفعل النسويّ المعادي للعنصريّة بما في ذلك العنصريّة النسويّة؟ والتحدّي الذي يبقى إزاءنا كنسويّات هو: كيف يمكن فعل كلّ هذا؛ أم إنّ حالتنا الخاصّة (كنسويّات قضيّة يودّ جميع أصحاب القوّة إبادتها) تتطلّب تطويرَ خطابات مضادّة ومقاوِمة في ظلّ مساهمة الكثير من النسويّات الإسرائيليّات في إخراسنا، وتحت تأثير ماكنات الإبادة للقضيّة الفلسطينيّة، ومَأسَسة اللا أخلاقيّة، والأمنيسيا للحقّ الفلسطينيّ؟

*د. **نادرة شلهوب- كيفوركيان** هي باحثة ومحاضرة في أقسام علم الجريمة والقانون والعمل الإجتماعي في الجامعة العبريّة في القدس، مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مركز مدى الكرمل، وناشطة نسويّة خبيرة في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة. لها العشرات من المقالات المنشورة في دوريات أكاديميّة. كتابها الأخير صدر قبل أشهر بعنوان Militarization and Violence Against Women in Conflict Zones in the Middle East: A Palestinian Case-study.